المؤتمر العلمي الخامس لكلية القانون

التشريعات المنظمة للإستثمارات في ليبيا (الواقع والصعوبات)

تحت شعار

"نحو تطوير نظام قانوني يدعم الاستثمار ويحقق الاستقرار"

ورقة بحثية بعنوان

دور الاتفاقيات الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

(حالة الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000 - 2021)

مقدم من:

د. عبد الله الديغة

محاضر بجامعة - سرت قسم الاقتصاد

أ: سعدة علي محمد

محاضر بجامعة - سرت قسم الاقتصاد

مقدمة:

تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً كبيراً ومهماً في إطار عملية التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية وذلك لسببن أساسيين، أولهما افتقار كثير من هذه البلدان للموارد المالية اللازمة لدفع عجلة التنمية بها، وثانيهما افتقار معظم هذه البلدان للخبرات والقدرات التقنية التي تُسرع من وتيرة التنمية من جانب وتحسن معدلات تنافسية الاقتصادات النامية بين الاقدصادات العالمية من جانب آخر. وفي إطار محاولاتها الدؤوبة لخوض غمار التنمية الاقتصادية لجأت العديد من البلدان النامية ذات العوز المالي إلى الاقتراض من الخارج من أجل تمويل متطلبات التنمية الاقتصادية بها والذي غالباً ما يكون بشروط قاسية مالياً وسياسياً واجتماعياً.

وشهد عقد الثمانينات من القرن الماضي انخفاضاً حاداً في حجم المساعدات الرسمية الممنوحة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، نتيجة تقليص الإنفاق العام في الدول المتقدمة الذي جاء مدفوعاً بانتهاج تلك الدول لسياسة الانكماش المالي لتخفيض نسبة التضخم الذي شهدته معظم اقتصادات تلك الدول (المتقدمة)، الأمر الذي انعكس على حجم المساعدات الخارجية المُقدمة من هذه الدول. كما أدت أزمة الديون الدولية التي ظهرت عام 1982 إلى انخفاض حاد في حجم القروض المُقدمة من المصارف الدولية إلى الدول النامية. (منصر، جمال، بدون تاريخ).

كما تشير التجارب التاريخية إلى تعثّر معظم المحاولات التنموية للدول النامية التي اعتمدت على القروض الخارجية لتمويل تطلعاتها التنموية، ووقوع هذه البلدان في دوامة الديون التي أثقلت كاهل اقتصاداتها، وأصبحت اقتصادات تلك البلدان وكذلك قرارها الاقتصادي والسياسي رهينة بيد دائنيها الذين أمعنوا في تعميق مشاكلها الاقتصادية وسلب إرادتها الوطنية. وخلقوا من أجل التمعن في إذلالها نوادي اقتصادية (مثل نادي باريس، نادي برلين، ونادي روما وغيرها) والتي ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب.

وكان من شأن هذه العوامل وغيرها أنْ اتجهت العديد من البلدان النامية إلى الاستثمارات الأجنبية وسيلة بديلة عن الاقتراض وخاصةً مع تغير نظرة الدول النامية التي كانت تنظر بعين الريبة إلى دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأصبحت تقدّم لها كل الحوافز الجاذبة كبديل لانخفاض المساعدات الرسمية والقروض الخارجية.

ومن المعلوم أنّ الاستثمارات الأجنبية تتدفق بين الدول عبر قنوات عدة ومن أهمها الاتفاقيات الثنائية الهادفة إلى توفير المناخ الملائم للاستثمار الذي من شأنه تشجيع المستثمرين الأجانب على توطين استثماراتهم ونقل خبراتهم للبلدان المتلقية. لهذا تُعدّ الاتفاقيات الدولية في مجال الاستثمار إحدى القنوات الرئيسة لتدفق الرساميل بين بلدان العالم.

وقد لجأت ليبيا كغيرها من دول العالم النامي الى توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية في مجال الاستثمار بلغ مجموعها (37) اتفاقية ثنائية بنهاية عام 2021 وذلك من أجل تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، وذلك من خلال دور مثل هذه الاتفاقيات الفاعل في توطين الصناعة والخبرات الفنية والتقنية المتطورة.) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022: 26).

لهذا تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير هذه الاتفاقيات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى ليبيا، والوقوف على مدى ملاءمة مناخ الاستثمار في ليبيا لجذب وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال بعض المؤشرات المعتمدة من جهات وهيئات متخصصة. وانعكاس ذلك على واقع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى ليبيا.

مشكلة الدراسة: انطلاقاً من أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وما يمكن أنْ تلعبه في تنمية وتطوير اقتصادات البلدان ذات العوز المالي و/أو التقني (وذلك إذا ما تمت إدارتها بشكل يراعي مصلحة الطرفين وليس مصلحة أحدهما دون الآخر). وإيماءً إلى قيام ليبيا بإبرام عدد من اتفاقيات الاستثمار المباشر مع عدد من الحكومات والشركات الدولية وذلك بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويمكن إيجاز المشكلة الدراسية في التساؤل الرئيس الآتي:

هل لاتفاقيات الاستثمار المُبرمة بين ليبيا وبعض البلدان والجهات الأجنبية تأثير ملموس على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة الى ليبيا؟

ومن هذا التساؤل يمكن طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

– هل توجد معوقات تحول دون تدفق هذه الاستثمارات إلى ليبيا بالشكل الذي يتناسب مع ما تمتلكه ليبيا من مقومات طبيعية جاذبة لتدفق هذه الاستثمارات، وما أبرمته من اتفاقيات؟

– هل يمكن التعويل على الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحجمها وصورتها الراهنة في تقليص اعتماد الاقتصاد الليبي على القطاع النفطي مصدراً رئيس للدخل والثروة؟

أهداف الدراسة: من خلال تناوله لهذا الموضوع تهدف الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها:

1. الوقوف على أهم مزايا وفوائد الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيراته على أداء الاقتصاد المتلقي.
2. التعرف على تأثير الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها الدولة الليبية في مجال الاستثمار على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيها الاستثمارات العربية البينية خلال سنوات الدراسة. وذلك من خلال استقراء واقع تلك التدفقات حجماً ونسبةً قياساً ببعض الاقتصادات العربية والأجنبية.
3. الكشف عن مدى ملاءمة مناخ الاستثمار في ليبيا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة استناداً إلى بعض المؤشرات. مع التركيز على الجوانب المنفرة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة انطلاقاً من حقيقة "أنّ رأس المال جبان."
4. الحكم على ما إذا كان بالإمكان التعويل على الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحجمها وصورتها الراهنة في المساهمة في تصحيح بنية الاقتصاد الليبي.

فرضيات الدراسة: يمكن صياغة فرضيات الدراسة الرئيسة كما يأتي:

– أنّ للاتفاقيات الثنائية الموقعة بين ليبيا وبعض الشركاء الأجانب تأثير ملموس على حجم ونوعية الاستثمارات الأجنبية الداخلة الى ليبيا بالشكل الذي يتواءم مع أغراض وأولويات التنمية الاقتصادية في ليبيا، وبما يتسق مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة.

– يتمتع الاقتصاد الليبي بجاذبية كبيرة تسمح بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ليبيا بالحجم المرغوب ولا توجد عراقيل تحول دون تدفق المزيد منها.

– يمكن التعويل على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة بحجمها وصورتها الراهنة في المساهمة في تصحيح بنية الاقتصاد الليبي.

أهمية الدراسة: تكتسب الدراسة أهميته من أهمية الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، بالإضافة إلى إلقائه الضوء على الدور الذي يمكن أنْ تلعبه الاتفاقيات الدولية الثنائية في تحفيز انتقال الرساميل بين البلدان أطراف الاتفاق، وذلك من خلال ما تتضمنه من ضمانات من شأنها تشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة. بالإضافة إلى تشخيصه لواقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ليبيا، ومدى جاذبية البيئة الاقتصادية الليبية لها.

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي لسرد تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ليبيا (الواردة والصادرة) خلال الفترة (2000– 2021). ومن ثَمّ معرفة تأثير الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها ليبيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وما إذا وجدت عراقيل تحول دون تدفقه بالشكل المطلوب.

الدراسات السابقة.

أولاً: الدراسات العربية:

1. دراسة (ساحل ،2012): وقد هدفت الدراسة إلى إبراز دور اتفاقيات الاستثمار الثنائية في توفير الحماية والضمانات للمستثمرين الأجانب، ومن ثَمّ تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر. وخلُصت الدراسة إلى أنّ اتفاقيات الاستثمار الثنائية المُبرمة بين الجزائر وبعض الدول الصديقة لم يكن لها دور مهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأرجعت الدراسة ذلك إلى تفشي ظاهره الفساد بالجزائر.

2. دراسة (الزغبي،2018): وتمثّل الهدف الرئيس للدراسة في التحقق من ضمانات الاستثمار ومآلاته على كافة المستويات (الدولية، الإقليمية، والمحلية) وذلك بالتطبيق على الاقتصاد المصري. وتوصلت الدراسة إلى أنّ زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر تتطلب ضرورة التزام الحكومة المصرية باحترام حقوق المستثمر، وعدم التمييز في المعاملات بين المستثمر الأجنبي ونظيره المصري. مع عدم النظر إلى المستثمر الأجنبي بعين الشك والريبة، مع ضرورة توازن الدول المُضيفة للاستثمار بين حقوقها وواجباتها.

3. دراسة (محسن، وباهي، 2020): حيث هدفت الدراسة إلى بيان الضمانات التي تقررها الاتفاقيات الدولية الثنائية للاستثمار عاملاً فعّالاً لتحسين مناخ الاستثمار استناداً إلى مجموعة من الاتفاقيات الدولية الثنائية التي أبرمتها الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى أنّ الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها الجزائر تختلف فيما بينها بخصوص عناصر الاستثمار، والقواعد المعتمدة لحماية وتشجيع الاستثمار، وذلك من خلال إدخال الدول المتعاقدة بعض الخصوصيات غير المذكورة في الاتفاقية الدولية الثنائية المرجعية. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة توجيه استراتيجية تشجيع الاستثمار لتتوافق مع أسس وأهداف التنمية المستدامة بالجزائر، وضرورة تطبيق الضمانات القانونية المتعلقة بحماية الملكية الواردة في الاتفاقيات الدولية على الاستثمارات المُنجزة فعلياً.

4. دراسة (بن يحيى، وعكاكة ،2021): والتي أشارت إلى أنّ حماية ملكية المستثمر الأجنبي مرّت بتطورات كبيرة من خلال القوانين المنظمة لها وذلك على المستويين الدولي والمحلي. وقد جاءت الاتفاقيات الثنائية

للاستثمار لدعم هذه الحماية خصوصاً ما يتعلق بتعويض المستثمر الأجنبي من خلال تحديد أسباب تعويض المستثمر الأجنبي وطريقة تعويضه.

ثانياً: الدراسات الأجنبية.

1. دراسة (Neumayer, Eric & Spess, Laura, 2005): هدفت الدراسة إلى بحث تأثير الاتفاقيات الدولية الثنائية على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية. ورأت الدراسة أنّ الاتفاقيات يمكن أنْ تُحفز الاستثمارات الأجنبية بالبلدان النامية حال تضمينها لآلية فض المنازعات بين طرفي التعاقد أمام محاكم دولية وذلك لعدم ثقة المستثمرين في القضاء المحلي بالبلدان النامية، كذلك حال قيام الدول النامية ببعض الإجراءات الكفيلة بتخفيض مخاطر الاستثمار بها. وربطت الدراسة بين عدد الاتفاقيات الدولية الثنائية التي تبرمها الدول النامية وحجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية إليها.

2. دراسة (Menon،2006): سعت الدراسة إلى تحديد العوامل العامة والخاصة التي تعمل على دفع عجلة نمو اتفاقيات الاستثمار، وكيفية صياغتها. واستشهدت في هذا بدولة اليابان. وتوصلت الدراسة إلى أنّ معظم الاتفاقيات متعددة الأطراف في يومنا هذا هي نتيجة الاتفاقيات الثنائية. وأرجعت الدراسة النمو الكبير للاتفاقيات الثنائية إلى ميزاتها المتعددة، وأهمها المرونة الكبيرة التي تقدّمها للدول الداخلة في الاتفاقية، فضلاً عن الوثوق بقدرة هذه الاتفاقيات في تطوير اقتصادات الدول وتنميتها.

3. دراسة (UNCTAD, 2009): هدفت الدراسة إلى تقديم تحليل للقضايا التي قد تنشأ في سياق النهج الدولي لوضع قواعد الاستثمار وأثرها على التنمية، وذلك بغرض المساهمة في فهم أفضل للقضايا التقنية والأفكار المبتكرة التي يمكن أنْ تسهم في زيادة فعالية اتفاقيات الاستثمار الدولية. وأشارت الدراسة إلى أنّ البلدان المُصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت تُعيد النظر في دور اتفاقيات الاستثمار الدولية باعتبارها ليست مجرد أداة تهدف إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من البلدان المتقدمة، ولكن أيضًا وسيلةً لتشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة. ورأت الدراسة أيضاً أنّ اتفاقيات الاستثمار الدولية تعزز الاستثمار الأجنبي بشكل غير مباشر وذلك من خلال ضمان حماية الاستثمار من جهة وتحسين المحددات الاقتصادية له من جهة أخرى.

4. تقرير (Commonwealth of Australia،2010): تمثّل الهدف الرئيس لهذا التقرير المنشور عن الحكومة الأسترالية في دراسة الاتفاقيات التجارية الثنائية، وتقييم آثارها على الاقتصاد للوصول إلى نتائج تفيد في تحسين السياسات الاقتصادية وتحقيق الرفاه للمجتمع في الأجل الطويل. ويتضمن التقرير التعريف

بالاتفاقيات التجارية الثنائية والاقليمية، وأنواعها، وتقييم آثارها على كل من الأداء الاقتصادي والتدفقات التجارية للبلدين الموقعين على الاتفاقية. وتَمّ التوصل إلى العديد من النتائج أهمها: أنّ الاتفاقيات لها دور كبير في جذب الاستثمارات وزيادة الإنتاجية وكفاءة استخدام الموارد وزيادة التنافسية داخل اقتصادات الدول أعضاء الأتفاق. كما أشار التقرير إلى أنّ الآثار الايجابية لهذه الاتفاقيات هي أكبر في البلدان المتقدمة منها في البلدان النامية.

5. دراسة (Frenkel, & Walter,:2018): تهدف الدراسة إلى فحص آثار قوة معاهدات الاستثمار الثنائية (BITs)على نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)من خلال فحص الدور الذي يلعبه محتوى معاهدات الاستثمار الثنائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وخلصت الدراسة إلى أنّ أحكام تسوية المنازعات الدولية الأقوى في معاهدات الاستثمار الثنائية لها تأثير إيجابي على نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر.

التعقيب على الدراسات السابقة: ركّزت جل الدراسات السابقة على دور الاتفاقيات الثنائية الدولية في حماية وجذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين عجلة الاقتصاد. وستناول في هذه الدراسة تأثير الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها الدولة الليبية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى الاقتصاد الليبي. مع التركيز على مدى ملاءمة مناخ الاستثمار في ليبيا لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة فيما يأتي:

أولاً: الحدود الموضوعية: وتتمثل في معرفة تأثير الاتفاقيات الدولية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خصوصاً الاستثمارات الواردة، ومدى جاذبية الاقتصاد الوطني لهذه الاستثمارات، ومدى إمكانية مساهمتها في تصحيح اختلالاته الهيكلية.

ثانياً: الحدود المكانية: حيث سيتم تناول الموضوعات أعلاه بالتطبيق على الاقتصاد الليبي.

ثالثاً: الحدود الزمنية: وتقتصر على تناول ما سبق خلال سنوات الفترة (2000-2021).

مصادر جمع البيانات: اعتمدت الدراسة في جمع بياناتها على المصادر الثانوية المتمثلة في البحوث المنشورة في عدد من الدوريات العربية والأجنبية، إضافة إلى المنشورات والتقارير المنشورة لبعض المنظمات الدولية.

هيكلية وتقسيم الدراسة: إنطلاقاً من أهداف الدراسة وفرضياته تتضمن الدراسة إضافةً إلى المقدمة العامة لها ثلاثة مباحث؛ يتناول المبحث الأول الاتفاقيات الدولية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويتطرق المبحث الثاني إلى واقع الاستثمارات الأجنبية والعربية في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة. فيما يُخصص

المبحث الثالث لإلقاء الضوء على مناخ الاستثمار في الاقتصاد الليبي ومدى جاذبيته للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتنتهي الدراسة بخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: الاتفاقيات الدولية الثنائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

قبل التطرق إلى دور الاتفاقيات الدولية الثنائية في تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نعرج أولاً على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته للبلدان المتلقية (المُضيفة)، وكذلك ما تعنيه اتفاقية الاستثمار الثنائية.

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته للاقتصادات المتلقية.

يُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنّه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات. ويمكن أنْ يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً عديدة كإنشاء مشروع جديد بالكامل أو تملك أصول منشأة قائمة، أو من خلال عمليات الدمج والتملك. كما عرّف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنّه: "الاستثمار في مشروعات داخل بلد ما يسيطر عليه مقيمون في بلد آخر بنسبة تتراوح بين 10% و100%. ولا يشمل ذلك الاستثمارات البنكية ما لم تنفق على أسهم وسندات وأصول ثابتة. (رحمة، 2020: 47)

ويلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في مواجهة العديد من التحديات الاقتصادية التي تواجه البلدان المتلقية على اختلاف مستوياتها وهياكلها الإنتاجية، فهو يساعد في رفع مساهمة القطاع الخاص في مختلف قطاعات الاقتصاد بما يعزز من التطور والنمو السريع بحكم ما يتمتع به القطاع الخاص من مرونة ومزايا إضافية في إدارة واستغلال الموارد، كما يُعدّ الاستثمار الأجنبي مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على الموارد المالية أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية وخصوصا للاقتصادات التي تعاني من فجوات تمويلية ناجمة عن ضعف الادخار المحلي وعدم قدرته على مواكبة الاحتياجات التمويلية المتزايدة للمشروعات، لاسيما وأنّه يُعدّ بديلاً أقل كُلفة وعبئاً مقارنة بالاستدانة الخارجية التي تثقل كاهل الاقتصادات النامية، كذلك يسهم في حصول الدولة المستقبلة على التكنولوجيا الحديثة ومن ثم إدخال أنشطة جديدة ومتطورة تسهم في ملء الفراغات في سلاسل الإمداد، وتوفير المزيد من فرص العمل ومواجهة تحديات البطالة، فضلاً عن تحسين القدرات الإنتاجية والتصديرية الشاملة للاقتصاد، وعدم الاعتماد على موارد محدودة للدخل، كما يساهم في تمكين الدول المستقبلة من تطبيق نظم إدارية متطورة وفعالة في مختلف قطاعات الاقتصاد والمجتمع

بشكل عام بما يعزز من فرص الاستغلال الأمثل للموارد والذي يعد التحدي الأبرز للاقتصادات النامية. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019: 82).

اتفاقية الاستثمار الثنائية (BIT): هي اتفاقية بين دولتين تتعلق بتشجيع وحماية الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرون من الدولتين في أراضي كل منهما، وتجدر الإشارة إلى أنّ الغالبية العظمى من اتفاقيات الاستثمار الدولية هي معاهدات استثمار ثنائية. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022: 26).

ثالثاً: دور اتفاقيات الاستثمار الثنائية الدولية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

في هذا الصدد تَمّ رصد عدد من الدراسات المتضاربة أهمها ثلاث دراسات أولاهم صادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون الاقتصادي والتنمية (تمت الإشارة إليها آنفاً) والتي ترى أنّ اتفاقيات الاستثمار الدولية تعزز الاستثمار الأجنبي بشكل غير مباشر وذلك من خلال ضمان حماية الاستثمار من جهة وتحسين المحددات الاقتصادية له من جهة أخرى. والدراسة الثانية صادرة عن البنك الدولي بعنوان هل تجتذب اتفاقيات الاستثمار الثنائية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحديدا من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى الدول النامية المُضيفة للاستثمار ذلك أنّ غالبية اتفاقيات الاستثمار الثنائية وخاصة في السنوات الأخيرة تم توقيعها بين هذين الطرفين.

واستخدمت هذه الدراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من 20 دولة من دول (OECD) الى 31 دولة نامية، خلال السنوات 1980 حتى 2000 علماً أنّ (OECD) هي مصدر أكثر من 85% من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية. وبهذا تكون الدراسة اشتملت الغالبية العظمى من تدفقات الاستثمار المباشر المُغطي بإتفاقيات استثمار ثنائية، وقد وجدت الدراسة دليلاً ضعيفاً على قدرة اتفاقيات الاستثمار على جذب حصص أكبر من تدفقات الاستثمار، فالدول التي تعاني من ضعف مؤسساتها المحلية، بما فيها حماية حقوق الملكية، لم تحصل على أي فائدة إضافية جراء إبرامها للاتفاقيات، حيث لم تكن لتلك الإتفاقيات مفعولاً مماثلاً لإصلاحات واسعة النطاق، في حين كانت الدول التي تنتهج إصلاحات محلية، مع تمتعها بمؤسسات محلية قوية إلى حد كاف هي الأوفر حظاً في جذب الاستثمارات. (الأنكتاد، 2006 :11).

والدراسة الثالثة أصدرها اتحاد المستثمرين العرب، وقد أشارت إلى أنّ اتفاقيات الاستثمار الثنائية لا تعمل على جذب حصص أكبر من الاستثمارات الأجنبية. (جريدة القبس، 2007).

نستخلص من هذه الدراسات الثلاث والدراسات السابقة أنّه لا يوجد اتفاق حول دور اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع اتفاق شبه تام على أهمية الإصلاحات المحلية في جذب هذا النوع من الاستثمار.

المبحث الثاني: واقع الاستثمارات الأجنبية والعربية المباشرة في الاقتصاد الليبي

استناداً إلى قاعدة بيانات برنامج اتفاقيات الاستثمار الصادرة عن الأونكتاد والخاصة برصد اتفاقيات الاستثمار الثنائية في 234 دولة حول العالم ومن بينها 21 دولة عربية، بلغ إجمالي عدد اتفاقيات الاستثمار في الدول العربية نحو 901 اتفاقية وبما نسبته 16 % من الإجمالي العالمي حتى عام 2022 ، بمتوسط 43 اتفاقية لكل دولة، وجاءت ليبيا بالترتيب الحادي عشر عربيا والستين عالمياً بعدد (37) اتفاقية.[1] كما رصدت الأونكتاد عدد 3760 اتفاقية تتضمن أحكاماً استثمارية منها 194 اتفاقية في الدول العربية بما يمثّل 5.2% وبمتوسط 9 اتفاقيات لكل دولة، واحتلت ليبيا الترتيب التاسع عربياً والحادي والثمانين عالمياً بواقع 10 اتفاقيات.[2] (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2011:163، 2022: 26).

ويبيّن الجدول (1) أدناه تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأرصدتها لدولة ليبيا خلال الفترة (2000-2021). ويتبيّن من الجدول الانخفاض النسبي في حجم ونسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى ليبيا والصادرة منها. وقد انعدمت التدفقات الواردة إلى ليبيا خلال الفترة (2014-2021). وبلغ رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى ليبيا حتى نهاية عام 2021 ما نسبته 1.8% من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية والبالغة (1009339) مليون دولار نهاية العام المذكور. في حين تركز أكثر من نصف رصيد هذه الاستثمارات في 3 دول عربية (السعودية 25.9%- الإمارات 17%- مصر 13.6%). وحلت ليبيا في المرتبة الخامسة عربياً من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والتي بلغت 20400 مليون دولار نهاية عام 2021 وبما نسبته 3.76% من إجمالي الاستثمارات العربية الصادرة والبالغة 543417 مليون دولار نهاية العام المذكور.

1. منها 27 اتفاقية لتشجيع الاستثمار مع كلٍ من: مصر، الجزائر، تونس، المغرب، سوريا، قطر، ألمانيا، روسيا الاتحادية، الصين، فرنسا، سويسرا، تركيا، بلجيكا، بلغاريا، إيران، كوريا الجنوبية، إسبانيا، النمسا، البرتغال، كرواتيا، أثيوبيا، جنوب أفريقيا، و5 دول أخرى. بالإضافة الى 10 اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي مع كلٍ من: إيطاليا، المملكة المتحدة، الباكستان، الهند، مالطا، روسيا البيضاء، سلوفاكيا، صربيا، أوكرانيا، وسنغافورة. للمزيد انظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2011: 163-167.

2. لم يتغير هذا العدد منذ عام 2011. مما يعني أنّ ليبيا لم توقع أيّة اتفاقيات دولية في مجال الاستثمار أو أيّة اتفاقية تحوي أحكاماً استثمارية طيلة سنوات الفترة (2011-2022).

جدول (1): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأرصدتها لدولة ليبيا خلال الفترة (2000- 2021).

السنة	التدفقات		الأرصدة	
	الواردة	الصادرة	الواردة	الصادرة
2000	141	98.0	471.5	1 902.7
2001	-133	175.0	338.5	2 077.7
2002	145	- 136.0	483.5	1 941.7
2003	143	63.0	626.5	2 004.7
2004	357	286.0	983.5	2 290.7
2005	1 038.0	128.0	2 021.5	2 418.7
2006	2 064.0	474.0	4 085.5	2 892.7
2007	3 850.0	3 947.0	7 935.5	6 839.7
2008	3 180.0	5 888.2	11 115.5	12 727.9
2009	3 310.0	1 165.0	14 425.5	13 892.9
2010	1 909.0	2 722.0	16 334.5	16 614.9
2011	0	131.0	16 334.5	16 745.9
2012	1 425.0	2 509.0	17 759.5	19 254.9
2013	702	6.0	18 461.5	19 260.9
2014	0	77.0	18 461.9	19 337.9
2015	0	394.8	18 461.9	19 732.7
2016	0	440.0	18 461.9	20 172.7
2017	0	110.0	18 461.9	20 282.7
2018	0	275.5	18 461.9	20 597.6
2019	0	376.5	18 461.9	20 942.7
2020	0	- 487.2	18 461.9	20 455.5
2021	0	- 55.4	18 461.9	20 400.1

المصدر: UNCTAD, FDI/MNE database

وقد بلغت الاستثمارات العربية المباشرة الواردة إلى ليبيا خلال الفترة (2003–2016) ما قيمته 22911 مليون دولار وبما نسبته 7.4% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية البالغة 310527 مليون دولار خلال الفترة المذكورة. وبلغت الاستثمارات المباشرة الصادرة من ليبيا إلى الدول العربية 353 مليون دولار وبما نسبته 0.1% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المباشرة الصادرة خلال نفس الفترة. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتأمين الصادرات، 2016: 86).

ويبيّن الشكل (1) التوزيع النسبي للاستثمارات العربية البينية المباشرة (عدد المشروعات المُنفَذة) خلال الفترة (2003–2016). والذي يتضح من خلاله أنّ عدد مشروعات الاستثمار العربي المباشر في 6 دول عربية (ليبيا، جيبوتي، فلسطين، اليمن، تونس، والسودان) خلال الفترة المذكورة أقل من عدد مشروعات الاستثمار العربي المباشر في دولة قطر لوحدها والتي تحتل المرتبة السادسة بين أكثر الدول العربية من حيث عدد مشروعات الاستثمار العربي المباشر المقامة فيها. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2016)

شكل (1): التوزيع النسبي لعدد المشروعات المُنفذة للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2003–2016)

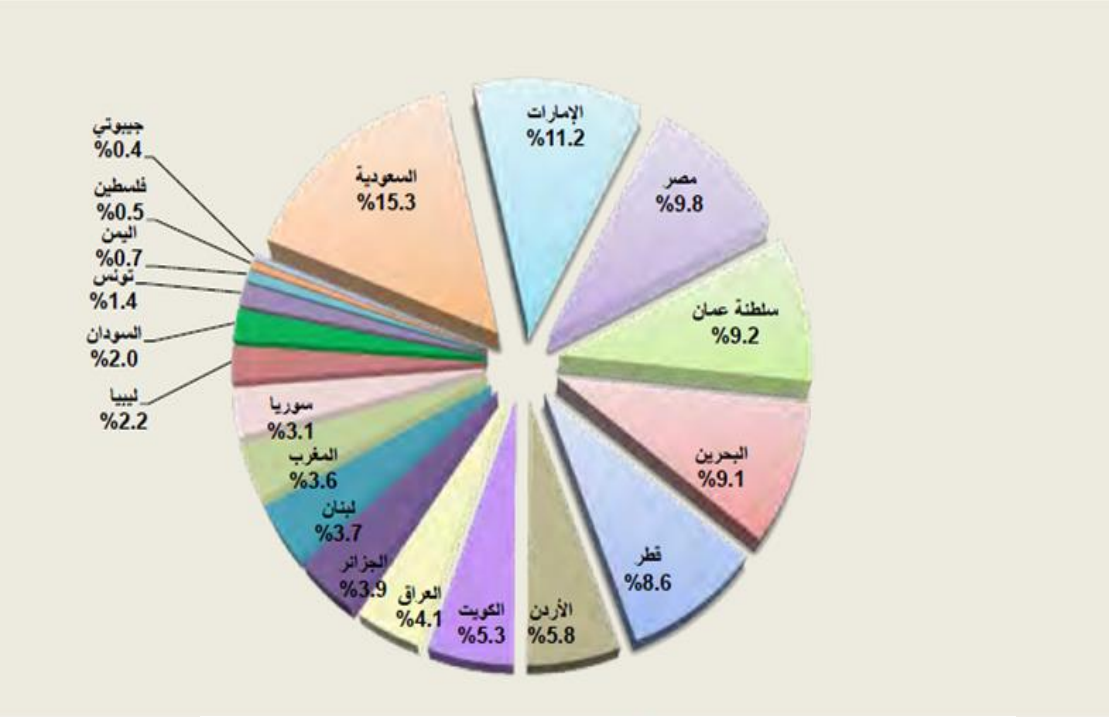

المصدر: **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2016: 89.**

أمّا فيما يتعلق بنشاط ليبيا على صعيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة greenfield فتشير قاعدة بيانات FDI Markets التابعة لمؤسسة فاينانشيال تايمز العالمية إلى ما يأتي:

• خلال الفترة ما بين 2003 و2014 بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا 160 مشروعاً يتم تنفيذها من قِبل 148 شركة عربية وأجنبية، بتكلفة استثمارية إجمالية تقترب من 34 مليار دولار وتوظيف ما يقارب 31.2 ألف مستخدم.

• خلال الفترة ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015 حلت البحرين وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في ليبيا حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، حيث بلغت حصة الدول الأربع نحو 69 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى ليبيا خلال الفترة المذكورة. وقد تركزت الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى ليبيا في قطاعات العقار والفحم والنفط والغاز الطبيعي، والبناء ومواد البناء. وقد تصدرت شركة الخليج للتنمية البحرينية (تعمير) قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في ليبيا بتكلفة تليها شركة بريتش بتروليم. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2016: 166-167).

المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في ليبيا.

من خلال العرض السابق يتبيّن انخفاض حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة إلى ليبيا وانعدامها طيلة سنوات الفترة (2014-2021) مما يعني عدم فاعلية اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية التي أبرمتها ليبيا مع عدد من البلدان في تحفيز وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدخول الى السوق الليبي، الأمر الذي يستوجب فحص وتقييم مناخ الاستثمار في ليبيا وذلك استناداً إلى بعض المؤشرات كما هو مبين أدناه.

ويمكن الارتكان إلى بعض المؤشرات المعتمدة من بعض الجهات المختصّة لفحص جاذبية الاقتصاد الليبي للاستثمارات الأجنبية المباشرة كما هو وارد أدناه:

أولاً: تقييم مناخ الاستثمار في ليبيا وفق مؤشرات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات:

يمكن تقييم مناخ الاستثمار في ليبيا استناداً إلى المؤشرات المعتمدة لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الآتية:

1. تقييم جاذبية الاقتصاد الليبي للاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق المؤشر العام للجاذبية:

من خلال رصد وتقييم المؤشرات الفرعية التي تتفرع عن المؤشر العام للجاذبية لسنة 2014 يتبيّن أنّ الاقتصاد الليبي يعاني من نقاط ضعف تكمن بالأساس في: تقلب معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ارتفاع معدّل التضخم، تقلب وضع الميزانية العمومية بين العجز والفائض1، بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالبيئة المؤسسية، وكذلك بيئة أداء الأعمال غير المواتية، وتراجع معدّلات الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وتراجع كفاءة أداء التخليص الجمركي والبنية التحتية للتجارة والنقل وجودة وكفاءة الخدمات اللوجستية، فضلاً

1. وطبقاً لتقرير صندوق النقد الدولي لعام 2021 قد تحوّل معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الليبي من (-59.7%) عام 2020 إلى (123.2%) عام 2021. بلغ معدّل البطالة في ليبيا عام 2020 (19.4) محتلة الترتيب الرابع بعد السودان وفلسطين والأردن لأكثر الدول العربية بطالة. كما ارتفع معدّل التضخم من 2.8 عام 2020 إلى 21.1 عام 2021 محتلة الترتيب الرابع أيضاً بعد سوريا والسودان ولبنان واليمن. كما انخفض سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي من 1.39 دينار لكل دولار عام 2020 إلى 4.44 دينار لكل دولار عام 2021. كما تغيّر وضع الموازنة من عجز بلغت نسبته 54.5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020 إلى فائض نسبته 6.8 % عام 2021. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022).

عن التراجع الكبير لمستوى التقنية. ومن ثَمّ وجود فجوة سالبة لجاذبية الاستثمار في ليبيا1. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2014).

تقييم مناخ الاستثمار في ليبيا وفق مؤشر سهولة ممارسة الأعمال:

يتم قياس سهولة ممارسة الأعمال في الاقتصاد بحجم الفجوة بين أداء الاقتصاد مع أفضل أداء تَمّ رصده في كل الاقتصادات المدرجة في مؤشر ممارسة الأعمال منذ عام 2005. ويتم ترتيب الدول المدرجة في هذا المؤشر من رقم 1 وهو الأفضل أداءً الى الرقم 190 وهو الأسوأ أداءً.

ويتبيّن من الشكل (2) أدناه احتلال ليبيا ترتيباً متأخراً عالمياً وعربياً من حيث سهولة ممارسة الأعمال، حيث جاءت بالمرتبة (186) عالمياً من بين 190 دولة، و(20) عربياً من بين 22 دولة عربية. وبلا شك سيلقي هذا الوضع المتدهور بظلاله على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى ليبيا.

شكل (2): تصنيف الاقتصادات العربية حسب سهولة ممارسة الأعمال 2020

2. المقصود بفجوة الجاذبية الفارق أو الاختلاف في توفر المتطلبات الأساسية وفي حيازة العوامل الكامنة والعناصر الخارجية الإيجابية التي يتطلبها استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دولة أو مجموعة جغرافية ما ودولة أو مجموعة جغرافية مرجعية. كما يشير مصطلح الفجوة إلى الاختلاف أو الفرق بين الأداء المتوقع من قِبل دولة ما من حيث جذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية والأداء الفعلي للدولة المعنية في هذه الحالة نتحدث عن فجوة الأداء.

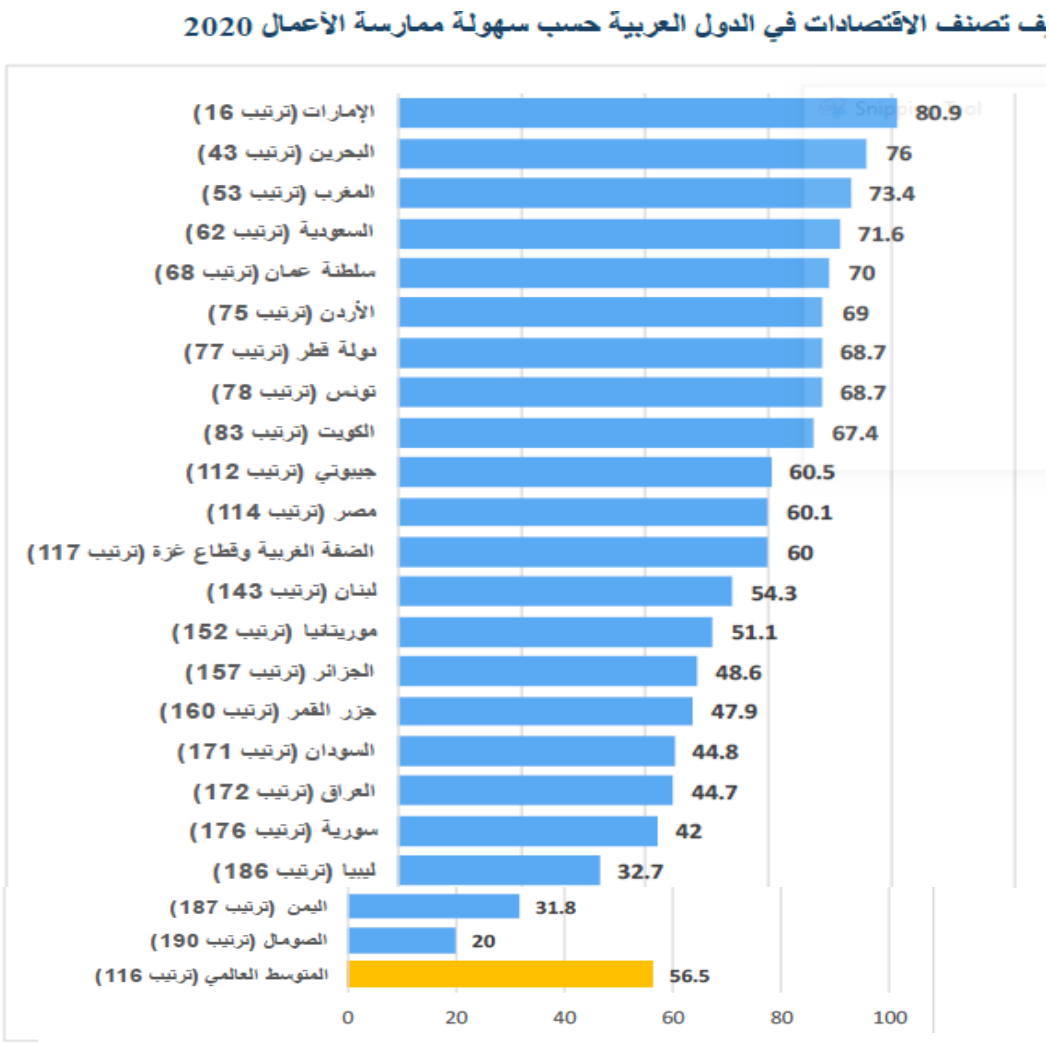

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020: 24

1. تقييم مناخ الاستثمار في ليبيا وفق المؤشر المركب لمخاطر الدول.

يتضمن المؤشر المركب لمخاطر الدول (fitch Solution) ثلاثة أبعاد للمخاطر هي: الاستقرار السياسي استناداً إلى مؤشر المخاطر السياسية، والقوة الاقتصادية من خلال مؤشر المخاطر الاقتصادية، وجودة بيئة الأعمال من خلال مؤشر المخاطر التشغيلية. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2020، 23:)

ويبيّن الشكل (3) أدناه قيمة المؤشر المركب لمخاطر الدول خلال عام 2020 ويتضح من خلاله حصول ليبيا على قيمة متدنية لهذا المؤشر (30 نقطة) وهي أقل من المتوسط العالمي لهذا المؤشر (55 نقطة) مما جعلها تحتل مرتبة متدهورة عالمياً وعربياً.

شكل (3): المؤشر المركب لمخاطر الدول خلال عام 2020

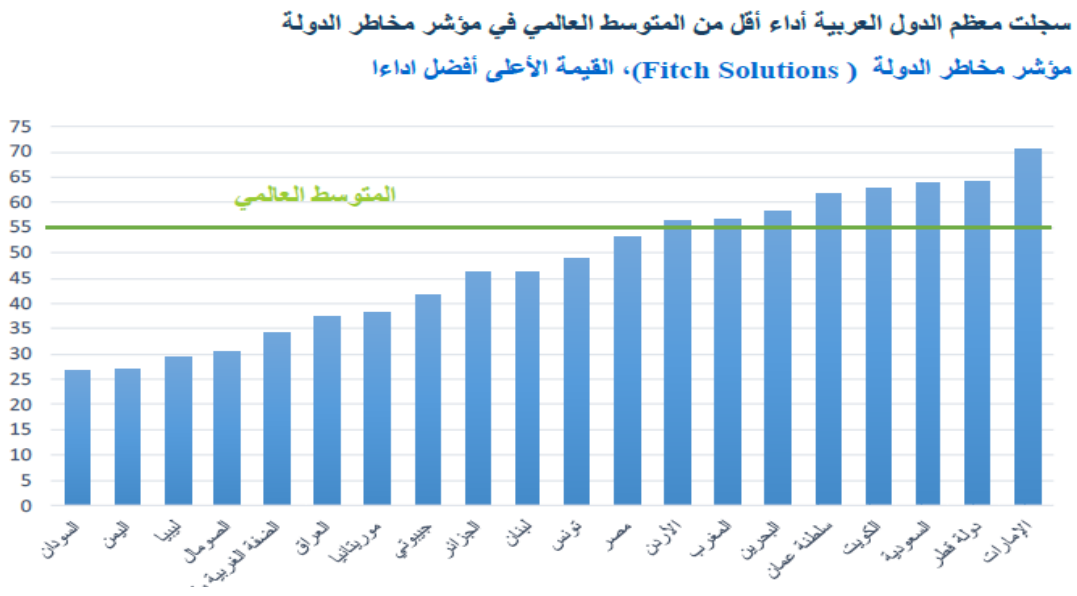

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020: 26

2. تقييم مناخ الاستثمار في ليبيا وفق مؤشر المخاطر السياسية.

وفقاً لقيم مؤشر Fitch Solution للمخاطر السياسية قصيرة وطويلة الأجل[1] المبينة بالشكلين (4) و (5) أدناه يتبيّن احتلال ليبيا لمرتبة متأخرة عالمياً وعربياً وذلك في الأجلين القصير والطويل. ففي الأجل القصير احتلت ليبيا المرتبة ما قبل الأخيرة عربياً، وجاءت بالمرتبة الأخيرة في الأجل الطويل. وقد تأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية سلباً بالمخاطر السياسية نتيجة الثورات في المنطقة العربية نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 ولا تزال تصورات المستثمرين للمخاطر السياسية بالمنطقة العربية مرتفعة خصوصاً بالبلدان التي شهدت وقوع ثورات بها ومن بينها ليبيا؛ وذلك بسبب توقعات المستثمرين وقوع صراعات داخلية وعنف سياسي وما قد يصاحب ذلك من الإخلال بالعقود وتقييد تحويلات العملة.

شكل (4): ترتيب الدول العربية وفق مؤشر Fitch Solution للمخاطر السياسية في الأجل القصير.

1. وفق مؤشر المخاطر السياسية بالأجل القصير يتم تقييم المخاطر السياسية ذات الصلة باستقرار مناخ الاستثمار على مدى 24 شهراً، وتُعدّ مكونات المؤشر انعكاساً لقدرة الدولة على تنفيذ التزاماتها دون اضطرابات مدنية أو صعوبات في صنع السياسات، وبدون تهديدات خارجية على المدى القصير والمتوسط. بينما يحدد مؤشر المخاطر السياسية في الأجل الطويل الخصائص السياسية الهيكلية للدولة بناءً على افتراض أنّ الدول الليبرالية والديمقراطية التي ليس بها توترات طائفية وبها تقارب في الدخول تمتلك خصائص جيدة لدعم الاستقرار السياسي لفترة زمنية طويلة، وذلك انطلاقاً من إمكانية استيعاب المعارضة الحكومية داخل النظام، ومن ثم تمتع الحكومة المنتخبة بسلطة كافية لفرض سياساتها داخل أراضي الدولة، بالإضافة إلى محدودية التهديدات الموجهة للنظام السائد. (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020، ص 27)

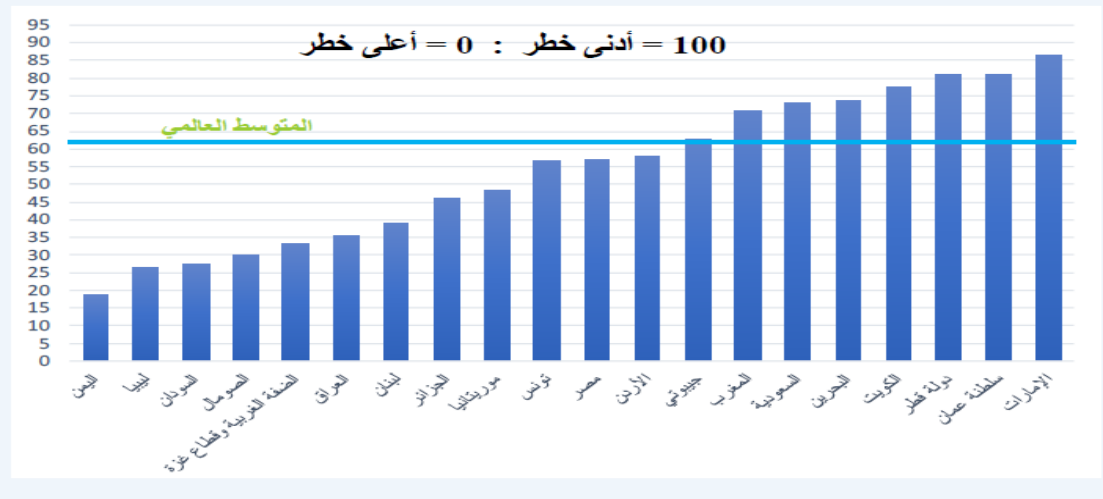

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020: 27

شكل (5): ترتيب الدول العربية وفق مؤشر Fitch Solution للمخاطر السياسية في الأجل الطويل.

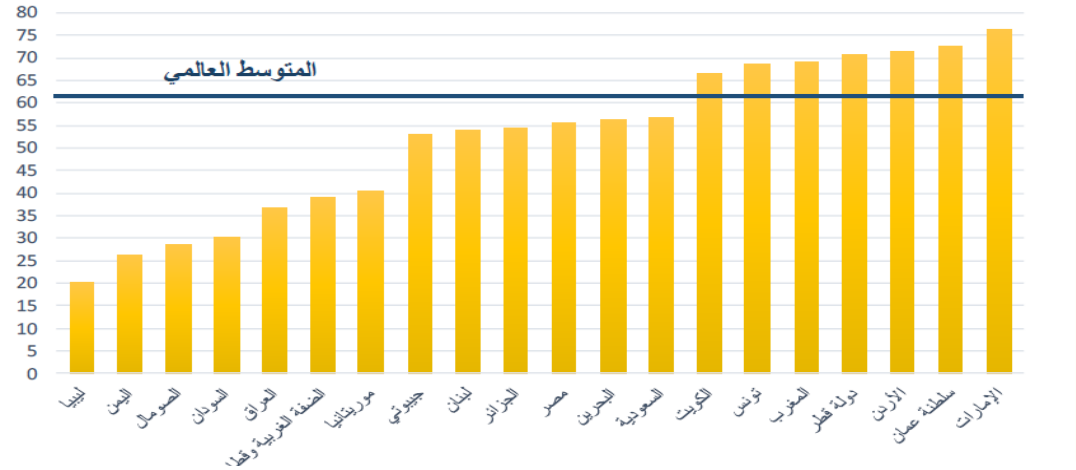

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020: 27

3. تقييم مناخ الاستثمار في ليبيا وفق مؤشر المخاطر الاقتصادية.

تحتل ليبيا وفق مؤشر المخاطر الاقتصادية للأجلين القصير والطويل كما هو مبيّن بالجدولين (6) و (7) أدناه مرتبة متأخرة عالمياً وعربياً خصوصاً بالأجل الطويل حيث تتزيل ليبيا قائمة الدول العربية ولم تكن أحسن حالاً سوى من دولتي اليمن والسودان.

شكل (6): ترتيب الدول العربية وفق مؤشر Fitch Solution للمخاطر الاقتصادية في الأجل القصير.

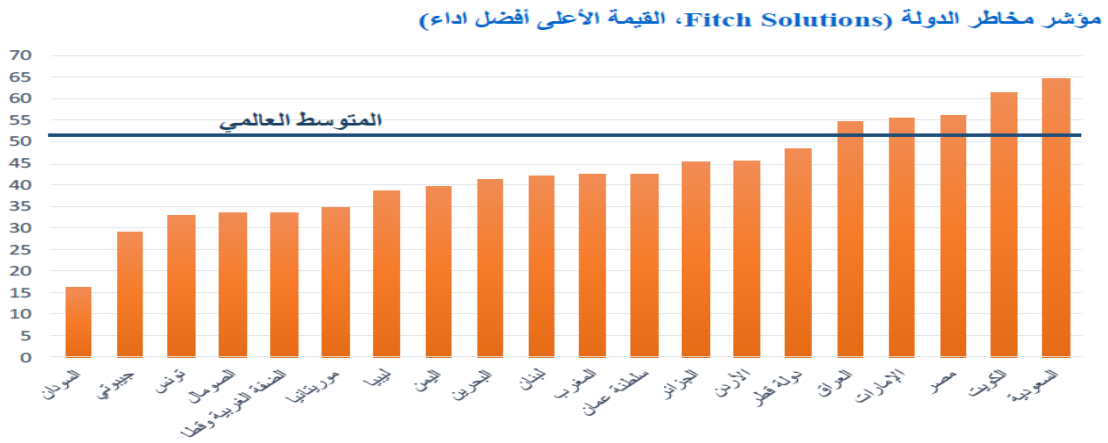

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020: 28

شكل (7): ترتيب الدول العربية وفق مؤشر Fitch Solution للمخاطر الاقتصادية في الأجل الطويل.

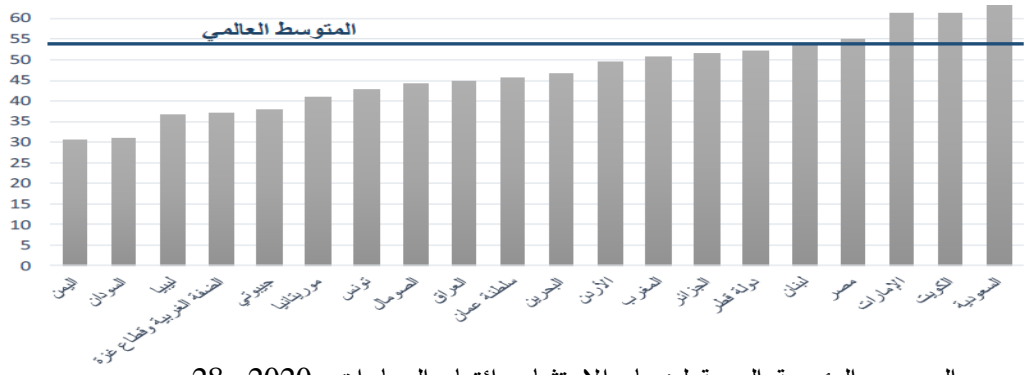

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020: 28

4. تقييم مناخ الاستثمار في ليبيا وفق مؤشر المخاطر التشغيلية.

يركز مؤشر المخاطر التشغيلية على أربع مجالات للمخاطر وهي مخاطر التجارة والاستثمار، المخاطر اللوجستية، مخاطر سوق العمل، ومخاطر الأمن والجريمة.1

ووفق المؤشر المركب للمخاطر التشغيلية الذي يبيّنه الشكل (8) وكل المؤشرات الفرعية التي تبيّنها الأشكال (9) و(10) و(11) و(12) احتلت ليبيا مرتبة متأخرة عربياً وعالمياً، فوفق المؤشر المركب ومؤشر المخاطر اللوجستية جاءت في الترتيب الرابع في ذيل القائمة العربية. وجاءت في الترتيب الأخير وفق مؤشر مخاطر التجارة والاستثمار، وفي الترتيب الثامن في ذيل القائمة العربية وفق مؤشر مخاطر سوق العمل، وفي الترتيب

1. يهذ **شكل (8): ترتيب الدول العربية وفق مؤشر Fitch Solution المركب للمخاطر التشغيلية.** فرة
وجودة البنيه التحتيه للنقل، وسهوله التداول، وتوفير جوده المرافق. بينما يعنى مؤشر مخاطر التجاره والاستثمار بتقييم انفتاح الاقتصاد، ومستوى التدخل الحكومي بالاقتصاد، وفعالية ونوعية البيئة القانونية. في حين يهتم مؤشر مخاطر الجريمة والأمن بتقييم ظروف التشغيل فيما يتعلق بمخاطر النزاع بين الدول، والإرهاب والجريمة بما في ذلك الجريمة الالكترونية والجريمة المنظمة. (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020، ص 30)

يحث مقدم في: المؤتمر العلمي الخامس كلية القانون – جامعة سرت (10 مايو 2023م)

السادس في ذيل القائمة العربية وفق مؤشر مخاطر الجريمة والأمن. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020: 30)

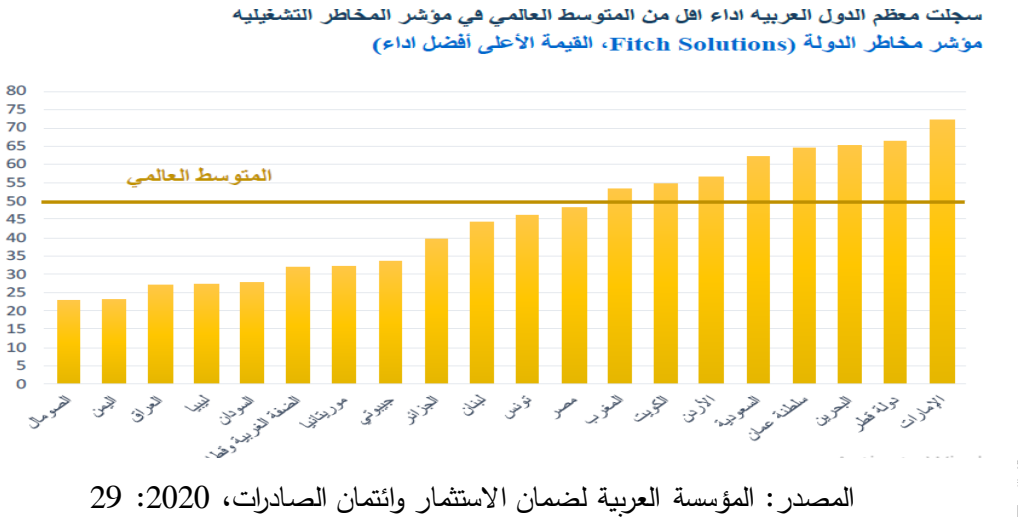

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020: 29

شكل (9): ترتيب الدول العربية وفق مؤشر Fitch Solution للمخاطر اللوجستية.

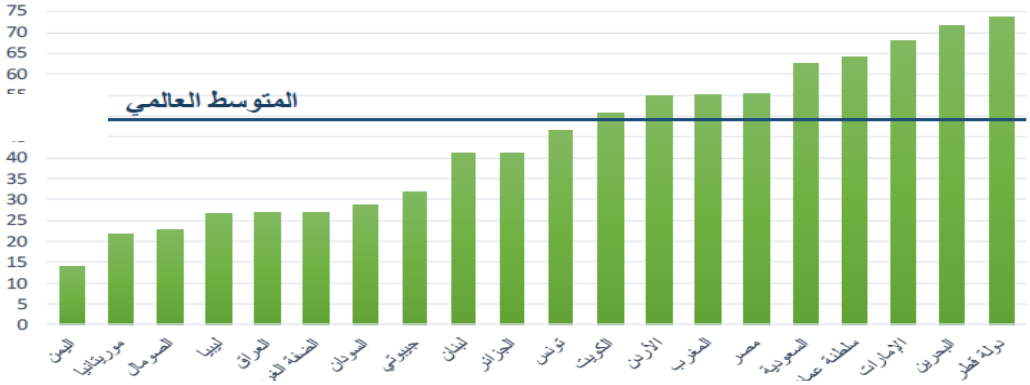

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020: 30

شكل (10): ترتيب الدول العربية وفق مؤشر Fitch Solution لمخاطر التجارة والاستثمار.

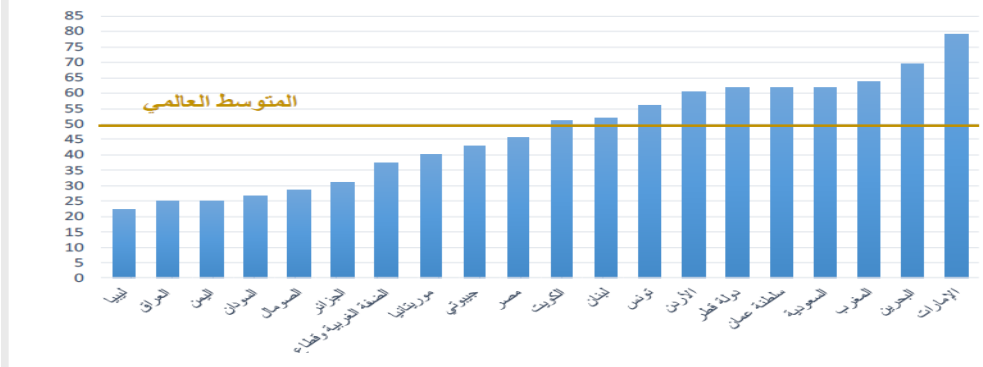

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020: 30

شكل (11): ترتيب الدول العربية وفق مؤشر Fitch Solution لمخاطر سوق العمل.

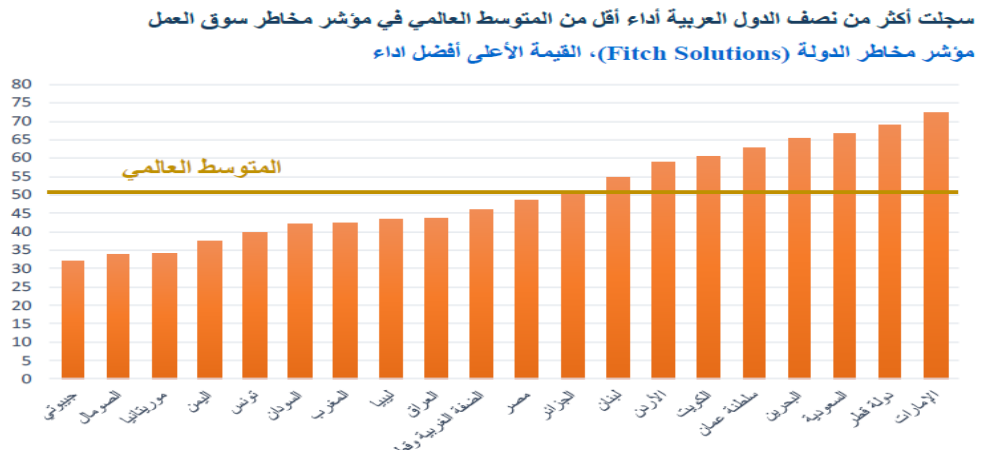

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020: 30

شكل (12): ترتيب الدول العربية وفق مؤشر Fitch Solution لمخاطر الجريمة والأمن.

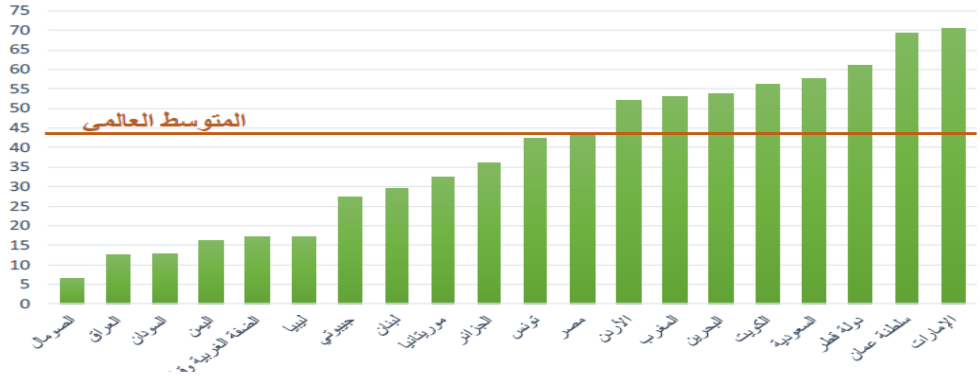

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020: 30

ثانيا: تقييم جاذبية الاقتصاد الليبي للاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق مؤشرات الحوكمة الصادرة عن الأمم المتحدة.

استناداً لقاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي لـ 214 دولة حول العالم خلال عام 2020 والتي تشمل مؤشرات لكل من: مكافحة الفساد، سيادة القانون، الجودة التنظيمية، فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، والمشاركة والمساءلة. جاءت ليبيا في المرتبة 200 عالمياً و18 عربياً. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022: 21).

ثالثاً: تقييم جاذبية الاقتصاد الليبي للاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق مؤشرات الحوكمة الصادرة عن لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وفقاً لمؤشر القيود التنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[1] لعامي 2019 – 2020 من بين 84 دولة شملها المؤشر منها 9 دول عربية فقد جاءت ليبيا في المرتبة الأخيرة عربياً وعالمياً كما هو مبيّن بالجدول (2) أدناه.

جدول (2): ترتيب الدول العربية في مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2019–2020)

الدولة	الترتيب العربي 2020	الترتيب العالمي	
		2019	2020
المغرب	1	42	42
مصر	2	53	56
لبنان	3	65	65
تونس	4	69	69
السعودية	5	73	73
الأردن	6	74	75
الجزائر	7	83	79
فلسطين	8	82	83
ليبيا	9	84	84
إجمالي عدد الدول		84	84

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2021: 17.

1. يقيس مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تصدره منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ عام 2003، القيود القانونية على الاستثمار الأجنبي المباشر في 42 قطاع اقتصادي أساسي وفرعي تشمل الزراعة والصيد، والتعدين والنفط، والتصنيع، والأغذية والمواد الكيميائية، والمعادن والآلات، والكهرباء والإلكترونيات، ومعدات النقل، وتوليد وتوزيع الكهرباء، والإنشاءات، والبيع بالتجزئة والجملة، والمواصلات، والنقل البحري، و الفنادق والمطاعم، والإعلام ، والاتصالات، والخدمات المالية والمصرفية والتأمين، وخدمات الأعمال، وخدمات المحاسبة والتدقيق، والاستشارات القانونية والهندسية، والاستثمار العقاري، ويرصد المؤشر 84 دولة من خلال رصد أربعة قيود رئيسة هي: قيود الاستثمار في الأسهم – آليات المواقة – القيود على توظيف المديرين الأجانب – قيود التشغيل ومثال على ذلك القيود المفروضة على تحويل رأس المال أو ملكية الأرض.

رابعاً: تقييم جاذبية الاقتصاد الليبي للاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق مؤشرات الحوكمة الصادرة عن بعض الوكالات الدولية.

يبيّن الجدول (3) أدناه ترتيب ليبيا وفقاً للمؤشرات الصادرة عن بعض الوكالات بشأن قييم مخاطر الدول لعام 2021.

جدول (3): ترتيب ليبيا وفق مؤشرات الحوكمة الصادرة عن بعض الوكالات الدولية

المؤشر	مؤشر كوفاس لتقييم مناخ الأعمال	مؤشر كوفاس لتقييم مخاطر الدول	مؤشر كريديندو لتقييم مخاطر الأعمال	مؤشر كريديندو لمخاطر الاستثمار المباشر			
				مخاطر العنف السياسي	مخاطر مصادرة الملكية والإجراءات الحكومية	مخاطر تحويل العملة وتقييد التحويل	المتوسط العام
ترتيب ليبيا	**146**	**150**	**195**	**233**	**173**	**198**	**183**

ويتبين من الجدول أعلاه احتلال ليبيا للمرتبة 183 عالمياً (من بين 215 دولة شملتها التقارير) والمرتبة 17 عربياً، وذلك استناداً الى متوسط قيم المؤشرات. ((UNCTAD, 2022)).

الخاتمة

أولاً: النتائج: من أهم النتائج التي تَمّ التوصل اليها من سياق الدراسة هي:

– إخفاق الاتفاقيات التي أبرمتها ليبيا مع بعض الدول في جذب الاستثمارات الأجنبية للاقتصاد الليبي بالشكل والحجم الذي يتناسب مع إمكانات ليبيا الطبيعية والجغرافية. ويرجع ذلك إلى:

– أنّ مناخ الاستثمار في ليبيا غير مشجع على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وذلك بسبب:

– ارتفاع درجة المخاطر (السياسية والاقتصادية واللوجستية والتنظيمية)، بالإضافة الى احتلال ليبيا لمراتب متأخرة وفق مؤشرات الحوكمة الصادرة عن كلٍ من: الأمم المتحدة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبعض الوكالات الدولية، ومن َ ثمّ:

– لن تجدي الاتفاقيات الثنائية نفعاً في ظل استمرار هذا المناخ الاستثماري غير المحفز. وبالتالي:

– تفويت فرصة الاستفادة من مزايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي من بينها المساهمة في حصول ليبيا على التكنولوجيا الحديثة التي من شأنها تحسين القدرات الإنتاجية والتصديرية للاقتصاد الليبي، ومن ثَمّ المساهمة في تقليص اعتماد الاقتصاد الليبي على القطاع النفطي مصدراً رئيساً للدخل والثروة.

ثانياً التوصيات: استناداً إلى ما سبق توصي الدراسة بما يأتي:

– تهيئة البيئة السياسية والتشريعية والتنظيمية والمؤسسية والإجرائية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية بما يشجع على تحسين مناخ الاستثمار في ليبيا.

– مع التطوير المتواصل لبيئة ومناخ الاستثمار على أسس تراعي المتابعة الدقيقة والاستجابة السريعة للمستجدات الخارجية ولاسيما ما يقوم به المنافسون في المنطقة والعالم.

– تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشروعات وتعاملات المستثمرين مع الجهات العامة في ليبيا وتوفير بنية تحتية ملائمة ومشجعة.

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. بن يحي، رقية وعكاكة، فاطمة الزهراء (2021)، أسباب وتقدير تعويض المستثمر الأجنبي في الاتفاقيات الثنائية للاستثمار، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 6، عدد 1، الصفحات 959-971.

3. جريدة القبس، (2007)، اتحاد المستثمرين العرب يثير قصور الاتفاقيات الثنائية، العدد12391، Www.alqabs.com.kW

4. حسن، ثامر، وباهي، يوسف (2020)، دو الاتفاقيات الثنائية في تطوير العلاقات التجارية الجزائرية التونسية، جامعة أحمد دراية مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، الجزائر، المجلد 8، العدد 3، الصفحات 29-40.

5. رحمة، الصديق طلحة محمد، (2020)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية (1985-2017)، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، مجلد (3)، عدد (13)، المركز الديمقراطى العربى للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، الصفحات 45-67.

6. الزغبي، أكرم مصطفى (2018)، النظام القانوني الدولي لضمانات الاستثمار، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد الأول.

7. ساحل، محمد (2011)، أهمية اتفاقيات الاستثمار الثنائية الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة محاولة تحليل لحالة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد (2). العدد (2)، الصفحات 287-311.

8. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2014)، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014.

8..... (2015)، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015.

9..... (2016)، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016.

10..... (2019)، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019.

11.....(2022)، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2021.

12..... (2022)، الاقتصاد العربي عام 2021 وتوقعات الأداء في 2022، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الرابع.

13..... (2021)، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2021.

14..... (2020)، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020.

15. منصر، جمال، (2015)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآثارها على التنمية الاقتصادية، دفاتر المتوسط، مجلد (2)، عدد (1)، الصفحات 37-56.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

A- Researches:

1- Frenkel, Michael& Walter, Benedikt, (2018), Do bilateral investment treaties attract foreign direct investment? The role of international dispute settlement provisions, https://doi.org/10.1111/twec.12743

2- Menon, Jayant,(2006),Bilateral Trade Agreements and the World Trading System, ADB Institute Discussion, Paper No. 57 , pp 1-25.

3- Neumayer, Eric & Spess, Laura, (2005), Do Bilateral investment treaties increase forign direct investment to developing countries?, http://eprints.lse.ac.uk.

4- UNCTAD (2009), The Role of International Investment Agreements in Attracting Foreign Direct Investment to Developing Countries, UNCTAD Series on International Investment Policies for Development

B- Reports:

1- Fhtch Solutions and Doing Business database. Doingbusiness.org.

2- Commonwealth of Australia, (2010), bilateral and regional agreements, Productivity

3- Commisson Research Report. https://www.pc.gov.au/inquiries/completed/trade-agreements/report/trade-agreements-report.pdf

4- UNCTAD (2022), World Investment Report, https://unctad.org/publication/world-investment-report-2022.

C- Data:

- UNCTAD, FDI/MNE database , www.unctad.org/fdistatisti.